عدد من فرق العمل في مؤتمر الحوار ترفع تقاريرها النهائية

المؤتمر وحلفاؤه يتحفظون على مادة العزل السياسي

■ صنعاء / سبأ:

أقر فريق الحقوق والحريات أمس رفع تقريره النهائي إلى الأمانة العامة بعد التصويت على المواد التي تضمنها التقرير مادة مادة، وذلك من خلال توقيع أعضاء مؤتمر الحوار المشاركين في الفريق على مسودة التقرير النهائي.

وقد امتنع عن التوقيع مكون التجمع اليمني للإصلاح وممثل اتحاد الرشاد نتيجة تضمين التقرير مواد لم يتم التوافق حولها بحسب إيضاحاتهم، فيما امتنع عن التوقيع على محتوى التقرير نتيجة مواقف سياسية أعضاء من كل من الحراك، ومكون الشباب، وأنصار الله في الفريق مع اتفاقهم مع محتوى التقرير.

وقد نفذ أعضاء الفريق في جلسة أمس وقفة احتجاجية بالشموع احتجاجاً على الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مطالبين الدولة ممثلة برئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الأعمال التخريبية التي تستهدف المصالح العامة وتؤثر على حياة المواطنين.

كما أقرت اللجنة المصغرة بفريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش، رفع رسالة إلى رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل ولجنة التوفيق تتضمن تقريراً بما تم التوصل إليه في إطار عمل اللجنة.

كما أقرت اللجنة إرفاق الرسالة بمشروع تقرير الفريق الذي توافقت عليه اللجنة باستثناء بعض المكونات.

وأوضح رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش أنه طرح خلال الاجتماع عدد من الاقتراحات للمكونات المنسحبة خلال الفترة الماضية تتضمن تقديمهم بدائل للمواد أو تسجيل تحفظاتهم وعرض التقرير على الفريق للتصويت عليه، إلا أن بعض المكونات لم تستجب لهذه المقترحات.

وقال : «بعض المكونات أعلنت تعليقها عن العمل مجدداً مما اضطر اللجنة المصغرة إلى رفع هذه الرسالة إلى هيئة رئاسة المؤتمر ولجنة التوفيق».

وأشار إلى أن التقرير المرفق بالرسالة المرفوعة إلى لجنة التوفيق تم التوقيع عليه من قبل مكونات قائمة رئيس الجمهورية، الإصلاح، الاشتراكي، الناصري، الرشاد، المجلس الوطني لقوى الثورة، الشباب، في حين أعلن ممثلو عدد من المكونات انسحابهم والتي تشمل المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، الحراك الجنوبي، أنصار الله، منظمات المجتمع المدني، والنساء المستقلات.

الى ذلك أقر فريق أسس بناء الجيش و الأمن في جلسته أمس برئاسة رئيس الفريق اللواء يحيى الشامي تقريره النهائي بعد استيعاب الملاحظات

وقفة احتجاجية لأعضاء فريق الحقوق والحريات على انقطاع الكهرباء

فريق الجيش يقر تحويل «تجريم الاتجار بالأسلحة والمتفجرات» إلى موجه دستوري

التي قدمتها لجنة التوفيق وأعضاء الفريق.

وأقر الفريق تحويل الموجه القانوني الذي ينص على "تجريم الاتجار بالأسلحة والمتفجرات بمختلف انواعها واحجامها من قبل أي حزب، أو تنظيم، أو جماعة، أو قبيلة أو فرد، كما يجرم امتلاك او حيازة الاسلحة الثقيلة والمتوسطة والمتفجرات" إلى موجه دستوري.

ويتضمن التقرير النهائي للفريق 20 موجها دستوريا، و53 موجها قانونيا، ، متعلقة بمختلف القوات العسكرية والأمنية والأجهزة الاستخباراتية، والمبعدين والمقصيين قسرا وأوضاع المؤسسة الاقتصادية والمجلس الأعلى للجيش وأوضاع منتسبي القوات المسلحة الأمنية المعيشية والصحية واستقلالية الجيش والاتجار بالأسلحة وتجريم تجنيد الاطفال وتوسيع وتمكين مشاركة المرأة والبحث العلمي .

كما شملت تلك الموجهات إصلاح المؤسسات العدلية والأمنية وتجريم تمرد منتسبي القوات المسلحة والأمن والاستخبارات واعتصامهم وتحديث المناهج وإعادة ترتيب أوضاع الخدمات الطبية، بالإضافة إلى رعاية أبناء وأسر الشهداء والجرحى ومعاقي الحروب، فضلا عن الاوضاع المتعلقة بمهام واختصاصات الاستخبارات العسكرية وحرس الحدود ومراكز الشرطة وإعادة تنظيم مصلحة السجون، والدفاع المدني والمتقاعدين وغيرها من المواد الدستورية والقانونية.

وتضمن التقرير 40 قرارا تنفيذيا لمعالجات آنية للخلل الذي تعاني منه حاليا المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخبارات اهمها فرض هيبة الدولة وتوفير الامن والسكينة العامة وإصدار توجيهات رئاسية لتشكيل لجنة خاصة للنظر في قضايا المبعدين والمقاعدين في المحافظات الشمالية ومعاملة الشهداء والمتوفين والجرحى والمرضى من حيث المعاشات والرتبة وتطبيقها على الموجودين في الخدمة ، بالإضافة إلى إزلة الإزدواج الوظيفي فيما بين الاجهزة الامنية والعسكرية وبين أجهزة الدولة .كما شملت إخراج المعسكرات من المدن وسحب السلاح من جميع المليشيات والجماعات المسلحة ، وإطلاق سراح كافة المعتقلين والمحتجزين في سجون المخابرات خلافا للقانون ، وتطبيق نظام التدوير الوظيفي على كافة قادة القوات المسلحة والامن .

وتضمن التقرير العديد من التوصيات اهمها توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مخرجات الهيكلة ومعالجة القضايا والاختلالات التي حدثت في الفترة السابقة وسرعة استكمال تنفيذ النقاط الـ31 التي خرجت بها اللجنة الفنية للحوار الوطني والقضية الجنوبية. كما شمل التقرير توصيات بشأن الدفاع المدني والبحث الجنائي والأحوال المدنية ومصلحة السجون ومصلحة خفر السواحل والهجرة والجوازات وشرطة السير وأمن الطرق وقوات الأمن الخاصة ، بالاضافة إلى توصيات بشأن تحسين المستوى المعيشي.

وأقر فريق عمل الحكم الرشيد، في جلسته أمس، برئاسة النائب الثاني الدكتور محمد السعدي تقريره النهائي، في حين تحفظ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله عن التوقيع على التقرير.

وتضمن التقرير النهائي للفريق 52 موجها دستوريا، و157 موجها قانونيا، و38 قرارا وتوصية.

ومن أهم الموجهات الدستورية التي تضمنها التقرير النهائي لفريق الحكم الرشيد، العزل السياسي لكل من شملتهم الحصانة بالقانون رقم (1) لسنة 2012 والمبادرة الخليجية وتسقط الحصانة عن كل من شملتهم بعد منحها عن أي جرائم تم ارتكابها، وحظر وتجريم كل المليشيات المسلحة، والغاء شرعية أي حزب او تكتل يشكل مليشيات او تكوينات مسلحة، وتنظيم حمل السلاح الشخصي وحيازته، وتجريم تسليم أي مواطن يمني إلى دولة اجنبية باستثناء من ثبت ارتكابهم لجرائم حرب او جرائم ضد الانسانية او انتهاكات لحقوق الانسان وتعذر محاكمته محلياً.

كما تضمن التقرير موجهات دستورية تجرّم الحزبية في القضاء وأجهزة الأمن والقوات المسلحة، وعدم منح القيادات العليا للدولة في السلطات الثلاث أية حصانة لتصرفاتهم تجاه المال العام والوظيفة العامة وامكانات الدولة وحقوق المواطنين، وحرية وسرية وسائل الاتصال بجميع اشكالها ولا يجوز مراقبتها او تفتيشها أو إفشاء سريتها او تأخيرها او مصادرتها إلا بأمر قضائي.

ومن أهم الموجهات القانونية التي تضمنها التقرير، الالغاء الفوري لمصلحة شؤون القبائل لانها تعزز من سلطة القبيلة على حساب سلطة الدولة وسيادتها، والاسراع بإصدار قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح الشخصي، وسن قانون يوجب تحييد المؤثرات السياسية في الجهاز الاداري للدولة واعتماد المؤهل والكفاءة والنزاهة والخبرة والقدرة في شغل وتولي الوظائف العامة، وإصدار قانون يحظر على السلطات العليا اصدار قرارات التعيين المباشر في الوظائف العامة خلافا للمعايير والضوابط الادارية التي ينص عليها قانون التوصيف الوظيفي.

وتحفظ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه عن التوقيع على التقرير النهائي اعتراضا على مادة العزل السياسي، فيما أعلن ممثل أنصار الله في الفريق حسين العزي، امتناع أنصار الله، عن التوقيع على التقرير النهائي "إلى حين الحصول على ضمانات كافية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، والاتفاق على تفاصيل التفاصيل لمرحلة ما بعد مؤتمر الحوار».

في مؤتمر صحفي بصنعاء ..

وزير الكهرباء : نبحث إمكانية شراء أبراج كهربائية متنقلة لمواجهة أي اعتداءات جديدة

■ صنعاء / سبأ:

قال وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع إن الوزارة تبحث حاليا إمكانية شراء أبراج كهربائية متنقلة من احدى الشركات الكندية وذلك لمواجهة أي اعتداءات جديدة على ابراج الكهرباء.

وأوضح في مؤتمر صحفي عقده أمس بصنعاء ان هذه الأبراج المتنقلة ستمكن المؤسسة من مواجهة أي اعمال تخريبية في وقت قياسي خاصة وان نصب هذه الأبراج لا يستغرق أكثر من ساعة واحدة.

وأكد ان محطة مأرب الغازية عادت أمس الى الخدمة بعد نجاح عملية الربط عبر الأبراج الخشبية المؤقتة التي تم تركيبها حتى يتم الانتهاء من تنفيذ البرج الحديدي بدلا من البرج الذي تعرض للتفجير من قبل عدد من المخربين في 19 سبتمبر الماضي.

ولفت الى إحالة احد المختصين بمؤسسة الكهرباء للتحقيق على خلفية تقاعسه في بدء التحرك السريع لإصلاح البرج قبل انهياره.

وقال « أوكلنا الامر لاحد المختصين في المؤسسة للتحرك لإصلاح البرج ، لكن مر أسبوع كامل دون ان يتم انجاز أي شيء وفوجئنا بعد ذلك بانهيار البرج بفعل هبوب الرياح الشديدة »..

وتطرق وزير الكهرباء الى الحرب الشعواء التي تشنها العناصر التخريبية من اعداء الوطن والإنسانية ضد المصالح العامة وفي مقدمتها خطوط نقل الطاقة الكهربائية ..

وأكد ان المخربين يقومون بهذه الأعمال من اجل المال الذي يدفع لهم ممن يريدون العودة بالوطن الى مربع الصفر وان من يستأجر المخربين عليه ان يعود الى رشده لان اليمن لن تعود للوراء.

وأشار الى ان هناك ملفات اتهام لجميع المعتدين على الكهرباء ، مستدركا بالقول " لكن الغريب ان تلك الملفات التي سلمت لوزارة الداخلية لإحالتها للنائب العام ، لم يتم تسليمها للنيابة كما أفاد بذلك النائب العام ».

وعبر وزير الكهرباء عن أسفه الشديد لما تنشره بعض وسائل الإعلام من معلومات مغلوطة بشأن الوزارة والمؤسسة وفي مقدمة الحديث عن قضية تعثر تنفيذ محطة معبر الغازية ..

وقال : لم اعلم بشيء عن مشروع الشركة المشتركة بين الجانب الحكومي والقطاع الخاص للاستثمار في مجال إنشاء محطات توليد الطاقة الا في منتصف 2012م عندما حضر الي رجل الأعمال حيدر فاهم احد الشركاء الرئيسيين ،الذي أخبرته أن ما تم الاتفاق عليه يجب ان يتم .. مستغربا من اتهام السفير الأمريكي السابق جيرالد فيرستاين له بالتسبب في تعثر إنشاء محطة معبر.

وأوضح ان سبب تعثر الشركة يعود الى انسحاب بعض الشركاء بعد أربعة أشهر من تأسيسها وفي مقدمة المنسحبين الهيئة العامة للتأمينات وأحد رجل الأعمال الوطنيين ، وبعد هذه الانسحابات بدأ الاختلاف بين بقية الشركاء .

وقال وزير الكهرباء « ان مؤسسة الكهرباء اودعت حصتها المتفق عليها وهي 419 مليون ريال في بنك التسليف التعاون الزراعي ، وقد كان من الغريب ان يقوم رجل الأعمال حيدر فاهم بايداع المبلغ الذي عليه في بنك اليمن الدولي ، فكان هنا غموض فيما أودعه في البنك »

وأضاف « لحرصنا على إنجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص قمنا بوساطات بين الطرفين المتصارعين على زعامة الشركة الوليدة وقد تم حل القضية ».

وأشار الدكتور سميع الى ان المؤسسة العامة للكهرباء اجرت دراسة جدوى لإنشاء محطة معبر الغازية وقد تبين وجود فجوة كبيرة في التمويل وقد تكفل صندوق التمويل السعودي بتغطية مساهمة الجانب الحكومي بمبلغ 750 مليون ريال سعودي ولذلك فان الوزارة حريصة على انجاح الشركة مع القطاع الخاص لتنفيذ المحطة .

وتطرق الى إشكالية أخرى تتعلق بتنفيذ محطة معبر الغازية ، وقال ان المحطة بحاجة الى مد أنبوب للغاز من حقول صافر الى معبر ومشروع الأنبوب يكتنف تنفيذه العديد من الالغاز وتفاصيله بوزارة النفط وشركة توتال الفرنسية ونحن ما نزال نتواصل معهم على امل ان نصل الى حل » .

وقال « ما لم ينفذ أنبوب الغاز فلن يتم تنفيذ المحطة حتى بتوفر التمويل لانه لا يمكن لاي شركة استثمارية ان تغامر بإنشاء محطة تعمل بالغاز دون وجود أنبوب للغاز وان تكون واثقة جدا من حجم احتياطيات البلد من الغاز ، وهذا الاحتياطي للأسف ما يزال يكتنفه الغموض ايضا » ..

وأضاف وزير الكهرباء " طالبنا عدة مرات وزارة النفط بتزويدنا بخريطة احتياطيات الغاز اليمني حتى نبني عليها دراسات إنشاء المحطات وقد وعدنا وزير النفط السابق هشام شرف بأنه سيزودنا بالخرائط لكن لم يحدث وفي عهد الوزير احمد دارس ايضا طالبنا ولم يوف بوعوده لنا حتى الآن" .

ولفت الى ان شركة توتال اودعت مبلغ 110 ملايين دولار في حساب مشروع الأنبوب في البنك المركزي وظللنا نتابع مدير عام الشركة حتى انتهت فترة عمله دون نتيجة.

أكد ان تنفيذ محطة معبر وأنبوبها الغازي مسألة نضالية بالنسبة للوزارة والمؤسسة وسنستمر في بذل الجهود لتنفيذ المحطة ومد أنبوب الغاز .

وتطرق الوزير سميع الى أن موروث اليمن في مجال القدرة الإنتاجية للكهرباء مؤلم جدا فاليمن لا تنتج باستبعاد الفاقد سوى 900 ميجاوات في الساعة في وقت تنتج السعودية 53 الف ميجاوات والأردن التي تعد من البلدان الشحيحة في مواردها الطبيعية تنتج ثلاثة آلاف ميجاوات والمغرب ستة آلاف ميجاوات في الساعة.

وقال « بمعايير دولة تعيش في القرن الحادي والعشرين ليس لدينا كهرباء »..مبينا ان 60 في المائة من الريف اليمني بدون كهرباء وان المؤسسة نجحت حاليا في ادخال الكهرباء الى مديريات بمحافظات تعز وعمران والمحويت ومأرب.

وأشار الى ان اليمن بحاجة حاليا الى ما بين 5.4 آلاف ميجاوات في الساعة ..وان الحكومة تخسر أكثر من مليار و200 مليون دولار كدعم سنوي للوقود المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية ..

ولفت وزير الكهرباء الى ان محطة الحسوة البخارية بعدن انتهى عمرها الافتراضي منذ 22 عاما بينما انتهى عمر محطة رأس كثيب بالحديدة قبل سبع سنوات تقريبا .. مبينا ان المرحلة الثانية من محطة مأرب الغازية ستدخل الخدمة بعد عام تقريبا ، ورغم ذلك ستواجه المؤسسة مشكلة تصريف الطاقة الكهربائية لان منظومة التصريف القائمة غير قادرة على تصريف أي طاقة جديدة.

وقال " هناك مباحثات مع الجانب الصيني لإنشاء محطة كهرباء تعمل بالفحم الحجري بقدرة الف ميجاوات وفي حال تم إنشاؤها ، فلا بد من تجديد منظومة التصريف القديمة وهذا يحتاج الى تكاليف مالية كبيرة وقد وضعنا إستراتيجية لهذا الأمر لكن الأمر يتطلب وقتاً ليس بقصير".

وكشف عن المشروع الاستراتيجي الذي تعتزم المؤسسة تنفيذه و المتمثل في نظام الدفع المسبق الذي سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل ابتداء من يوليو 2014 بكلفة 110 ملايين دولار، حيث سيتم ادخال النظام مجانا الى جميع المشتركين البالغ عددهم اكثر من مليون و800 الف مشترك وميزة النظام الجديد انه سيساعد على معالجة مشكلة المديونية لدى المشتركين ويعالج بشكل كبير مشكلة فاقد الطاقة الكهربائية.

الى ذلك اوضح وكيل وزارة الكهرباء أن المبلغ المرصود لقطاع الكهرباء من اموال المانحين يبلغ ملياراً و500 مليون دولار وأن هذا المبلغ تم تخصيصه بالكامل لنحو 14 مشروعا منها ما هو قيد التنفيذ مثل المرحلة الثانية من محطة مأرب الغازية ومنها ما هو جار التحضير للبدء بتنفيذه.

ملفات المخربين سلمت لوزارة الداخلية ولم يتم إحالتها للنيابة

ننتج (900) ميجاوات فقط بينما نحتاج من (4-5) آلاف ميجاوات

مشروع محطة معبر يكتنفه الغموض وتعثر بسبب انسحاب الشركاء الوطنيين